اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 1 مسلسـل: 3 رقم القصاصة: 1

خادم الحرمين يرأس جلسة مجلس الوزراء لإعلان أضخم ميزانية في تاريخ المملكة

المصروفات ٥٤٠ مليار ريال.. الإيرادات ٤٧٠ مليار ريال.. العجز ٧٠ مليار ريال

الملك عبدالله للوزراء: هذه الميزانية فيها خير وبركة وعليكم الجد والإخلاص في تنفيذها وعدم التهاون وابلاغي بأي تأخير

توجيهات ملكية بتقسيم الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة لتعزيز البيئة الاستثمارية وامتصاص تأثير الأزمة العالمية على الاقتصاد السعودي

خادم الحرمين وسمو ولي العهد في جلسة مجلس الوزراء لإعلان الميزانية (واس)

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 1 مسلسـل: 3 رقم القصاصة: 2

الرياض – واس

أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله امس في قصر اليمامة بمدينة الرياض الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة إن المجلس تدارس بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين في هذه الجلسة التي بدأت بآيات من القرآن الكريم الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣١ - ١٤٣٢هـ وأقرها . بعدها وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله كلمة ضافية لإخوانه وأبنائه المواطنين أعلن فيها الميزانية ، وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني وأبنائي المواطنين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحمد الله وعونه وتوفيقه، نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٣١/١٤٣٢هـ والتي تبلغ (٥٤٠) مليار ريال بزيادة مقدارها (١٤) بالمئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي الحالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، وقدرُوعي في إعدادها حاجات اقتصادنا الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية الدولية ، حيث حرصنا أن تكون هذه الميزانية استمرارا لتعزيز مسيرة التنمية المستدامة في بلادنا الغالية على الرغم من الظروف الاقتصادية الدولية التي أدت الى انخفاض أسعار البترول وكميات تصديره ، وذلك بمواصلة توجيه الموارد للإنفاق على الجوانب الأكثر دعما للنمو الاقتصادي وللتنمية وتعزيز جاذبية اقتصادنا الوطني للاستثمار ، وتوفير مزيد من فرص العمل للمواطنين من خلال التركيز على قطاعات التنمية البشرية والبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وتحقيقا لهذا الهدف فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لعدد من المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (٢٦٠) مليار ريال مقارنة بـ (٢٢٥) مليار ريال بميزانية العام المالي الحالي.

إن هذه الميزانية تمثل استمرارا لنهجنا في إعطاء التنمية البشرية الأولوية والرفع من كفاءتها ، وتبعا لذلك فقد تم تخصيص ما يزيد عن (١٣٧) مليار ريال لقطاعات التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة. وتشمل برامج هذا القطاع استمرار العمل في تنفيذ مشروعنا لتطوير التعليم ، واعتماد إنشاء (١٢٠٠) مدرسة جديدة للبنين والبنات ، كما تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعات الأربع الجديدة في (الدمام ، والخرج ، والمجمعة ، وشقراء) واستكمال المدن الجامعية في عدد من الجامعات القائمة ، وإنشاء كليات تقنية ومعاهد مهنية جديدة. وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية ، تم تخصيص ما يزيد عن (٦١) مليار ريال لمواصلة العمل على رفع مستوى الخدمات الصحية ودعم البرامج الاجتماعية. حيث تضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة وإنشاء (٨) مستشفيات جديدة وإحلال وتطوير البنية التحتية لـ (١٩) مستشفى قائما. وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ، والاعتمادات اللازمة لدعم برامج الضمان الاجتماعي.

وقد تم تخصيص حوالي (٢٢) مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية ، تتضمن مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع القائمة.

كما بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (٢٤) مليار ريال لمشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقا.

وبلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية الأخرى حوالي (٤٦) مليار ريال لمشاريع جديدة لتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي ، وللبنية التحتية والمرافق في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، كما تضمن مشاريع لتجهيز البنية التحتية للصناعات التعدينية برأس الزور.

وسيستمر - بحول الله وتوفيقه - تطوير أجهزة القضاء ، وتنفيذ الخطة الوطنية للعلوم والتقنية ، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات) ، كما ستواصل صناديق وبنوك التنمية الحكومية المتخصصة تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

لقد أكدت هذه الميزانية - كسابقاتها - على النظرة المتوازنة بين القطاعات ، والتنمية المتوازنة بين المناطق. كما تولي أهمية للنظرة المستقبلية لتوازن المالية الحكومية واستقرارها بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة في وطننا الغالي.

ختاما نؤكد على التنفيذ الدقيق والمخلص لبرامج ومشاريع الميزانية. وعلى الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية المتابعة الدقيقة لما يُنفذ ، دون

اسم المصدر: الرياض / الرياض الاقتصادي

التاريـــخ: 22-12-2009 رقم العـدد: 15156 رقم الصفحة: 1 مسلسـل: 3 رقم القصاصة: 3

أي تقصير أو تهاون والاستشعار الدائم للمسؤولية والأمانة التي تحمّلوها أمام الله ثم أمامنا ، وعلى الأجهزة الرقابية القيام بدورها على أكمل وجه ورفع التقارير إلينا أولا بأول.

والسـلام عليكم ورحمـة الله وبركاته.

عقب ذلـك وجـه خـادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أصحاب السمو والمعالي الوزراء بالعمل بجد وإخلاص ، وقال حفظه الله // الحمد لله رب العالمين على هذه الميزانية ، ولله الحمد فيها الخير وفيها البركة إن شاء الله ، المهم عليكم إخواني إتمامها بجد وإخلاص والسرعة ، وعدم التهاون في كل شيء يعوقها ، لأن هذه أسمعها أنا من الناس وأحسها بنفسي ، بعض المشاريع إلى الآن ما بينت ، ضائعة. لكني أمل منكم الذي يجد تقصيرا من أي أحد ومنهم وزير المالية أن يخبرني ، لأنه لا يوجد تقصير أبدا أبدا ، واللوم إذا جاء يجيء على الوزير فقط.

أرجـوكـم وهـذه خـدمة لدينكم ووطنكم ومستقبل أمتكم ، وأرجو لكم التوفيق والنجاح ، وأسأل الله التوفيق لهذا الدين وهذا الوطن. وشكرا لكم.

وبين معالي وزير الثقافة والإعلام أن معالي وزير المالية وبتوجيه كريم من الملك المفدى قدم عرضا موجزا لمشروع الميزانية الجديدة للدولة وتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية وتطوراتها وتطورات الاقتصاد الوطني والنتائج المالية للعام ١٤٢٩ - ١٤٣٠هـ والملامح الرئيسية للميزانية الجديدة حيث جاء فيها :

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (١,٣٨٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفا وثلاث مئة وأربعة وثمانين مليارا وأربع مئة مليون ريال بالأسعار الجارية بانخفاض نسبته (٢٢,٣) بالمئة نتيجة الانخفاض في القطاع البترولي بتأثير أسعار البترول والكميات المصدرة. أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نموا نسبته (٥,٥) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٠,٢) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٨٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته (٠,١٥) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي انخفاضا نسبته (٦,٤) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بنسبة (٣) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٤) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٢,٥٤) بالمئة، ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذا النمو في الناتج المحلي تعزى للإنفاق الاستثماري الحكومي. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نموا إيجابيا، إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٢,٢) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٣,٣٥) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (٣,٩) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٢) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات (١,٨) بالمئة.

وأشار معالي وزير المالية إلى أنه كان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثرٌ فعال في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشيدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام حوالي (٤٧,٨) بالمئة بالأسعار الثابتة، وهذه المؤشرات تدل على زيادة فعالية هذا القطاع خصوصا نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نموا مستمرا وجيدا منذ عدة سنوات.

وبين في حديثه عن المستوى العام للأسعار أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعا خلال عام ١٤٣٠/١٤٣١(٢٠٠٩م) نسبته (٤,٤) بالمئة عما كان عليه في عام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) وذلك وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

أما مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته (٢,٤) بالمئة في عام ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بما كان عليه في العام السابق. وأوضح أن التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي تشير إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضا مقداره (٣٩٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وتسعون مليارا وثلاث مئة مليون ريال بانخفاض نسبته (٥٠,٩) بالمئة عن العام السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار وكميات الصادرات البترولية إضافة إلى انخفاض الصادرات غير البترولية.

أمـا الحسـاب الجـاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضا مقداره (٧٦,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة وسبعون مليارا وسبع مئة مليون ريال في العام المالي ١٤٣٠/١٤٣١ (٢٠٠٩م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وستة وتسعون مليارا ومئتا مليون ريال للعام ١٤٢٨/١٤٢٩ (٢٠٠٨م) بانخفاض نسبته (٨٤,٥) بالمئة.

وأكد معالي وزير المالية أن توجيهات خادم الحرمين الشريفين صدرت بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عما تم اعتماده بالميزانية الحالية ، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي - بمشيئة الله - إلى زيادة الفرص الوظيفية ، ووزعت الاعتمادات المالية بشكل رُكز فيه على قطاعات التعليم ، والصحة ، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية ، والمياه والصرف الصحي ، والطرق ، والتعاملات الإلكترونية ، ودعم البحث العلمي.

وأوضـح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله حمد الله سبحانه وأثنى عليه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى والشكر له سبحانه في السراء والضراء .

وحث حفظه الله الجميع على شكر الله جل وعلا على ما أفاء به على هذه البلاد وخصها به من النعم ووجه رعاه الله كل مسؤول أن يراعي الله في كل وقت ومكان ويعمل على خدمة دينه ووطنه مستشعرا عظم الأمانة التي يحملها.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ